

تحرك عاجل

محامية تمثّل لمحاكمة عسكرية

تواجه نجاه العبيدي، وهي محامية حقوقية، محاكمة أمام محكمة عسكرية؛ بتهمة "هضم جانب موظف عمومي خلال أدائه لوظيفته". وقد يُحكّم عليها بالسجن لمدة تصل إلى عامين. وجاءت المحاكمة عقب شكوى قدمها قاض عسكري كان يترأس محاكمة مسؤولين من النظام السابق لاتهامهم بارتكاب أعمال تعذيب. وأشارت العبيدي، بصفتها محامية تدافع عن ضحايا التعذيب في هذه القضية، إلى عدد من الانتهاكات، خلال مرافعتها، وأثارت تساؤلات بشأن حيادية القاضي. وبعد ذلك، قدم القاضي شكويين بحق العبيدي في 2015. ومثّلت أمام المحكمة العسكرية وتنتظر، في الوقت الحالي، النطق بالحكم الأخير بحقها في 12 مارس/آذار 2020.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس التونسي قيس سعيد

القصر الرئاسي بقرطاج

طريق حلق الوادي؟

2016 قرطاج

فخامة الرئيس قيس سعيد

تحية طيبة وبعد ...

قد تصدر محكمة عسكرية، في 12 مارس/آذار 2020، حكماً بسجن نجاه العبيدي، المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان، لمدة تصل إلى عامين؛ بتهمة "هضم جانب موظف عمومي خلال أدائه لوظيفته". وتأتي المحاكمة على خلفية شكوى قدمها قاض كان يترأس، في 2015، محاكمة مسؤولين رفيعي المستوى لاتهامهم بارتكاب أعمال تعذيب خلال فترة عهد الرئيس السابق بن علي. وأشارت العبيدي، بصفتها محامية تدافع في هذه القضية، إلى عدد من المخالفات الإجرائية التي قوضت الحق في المحاكمة العادلة، كعدم طلب إجراء الفحوصات الطبية اللازمة لإثبات إصابة موكلها بعاهاات مستديمة نتيجة التعذيب، وعدم إحضار المتهمين أمام المحكمة. وأدلت العبيدي، بعد المحاكمة، ببيان أمام المحكمة

العسكرية، تحدثت فيه عن استمرار وجود الفساد في النظام القضائي، واتهمت القاضي العسكري بالتحيز، وصور البيان بالكامل في مقطع فيديو ونُشر على الإنترنت. وعلمت العبيدي لاحقاً أن القاضي العسكري قدم شكويين بحقها: إحداهما لدى المحكمة العسكرية، نظراً لإقائتها البيان داخل إحدى المحاكم العسكرية، والأخرى لدى إحدى المحاكم المدنية؛ واتهم القاضي العبيدي بـ"اتهامها موظف عمومي بجريمة متعلقة بوظيفته دون تقديم دليل". وتنتظر العبيدي نطق المحكمة العسكرية بالحكم النهائي في 12 مارس/أذار 2020، فيما حكمت محكمة مدنية عليها قبل ذلك التاريخ بالسجن لمدة ستة أشهر بتهم مماثلة.

ومن ثم، نحث فخامتكم على إلغاء أي حكم تصدره أي محكمة عسكرية بحق نجاته العبيدي، فوراً ودون أي قيد أو شرط. كما نطلب من فخامتكم أيضاً أن تتخذوا كافة التدابير لوقف محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، كما هو منصوص عليه في الدستور التونسي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأخيراً، ندعوكم إلى أن تصلحوا أحكام المجلة الجزائية وغيرها من القوانين، لحماية حرية التعبير في تونس بالكامل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

ترافعت نجاه العبيدي كمحامية دفاع في العديد من قضايا التعذيب في تونس، بما في ذلك قضية "براقة الساحل" التي جاءت على خلفية تعذيب 244 جنديًا، اتُّهموا بالتخطيط لانقلاب على الرئيس السابق بن علي في 1991، كما زُعم. وتقدم ضحايا التعذيب، في 2011، بشكاوى ضد بن علي ووزير الداخلية السابق ورئيس الأمن الوطني السابق ومديري أمن الدولة السابقين، واتُّهموا بجرائم إساءة استخدام السلطة وممارسة التعذيب الذي تسبب في عاهات ووفيات.

وحكمت المحكمة الابتدائية بتونس، في بادئ الأمر، على نجاه بالسجن لمدة ستة أشهر؛ بسبب "اتهامها لموظف عمومي بجريمة متعلقة بوظيفته دون تقديم دليل"، بموجب الفصل 128 من المجلة الجزائية. ووجه التهمة أحد القضاة؛ إذ زعم إدلائها بتصريحات افتراضية غير مدعومة بأدلة، بعدما أُلقت بيانًا خارج المحكمة العسكرية تحذر فيه من استمرار وجود الفساد في النظام القضائي. وصور البيان في مقطع فيديو وحمل على "يوتيوب" ونُشر على نطاق واسع على "فيسبوك". ولم تعلم نجاه العبيدي بإدانتها إلا في 24 أبريل/نيسان 2017. وطعنت على الحكم المبدئي بإدانتها على الفور، ولكنه أُيد في 10 مايو/أيار 2017، مرة أخرى غيابيًا.

وتُعد حالة نجاه العبيدي أحد النماذج التي تشير إلى نمط أشمل من زيادة القيود على حرية التعبير في تونس. ووثقت منظمة العفو الدولية عددًا من الحالات التي حُكِم فيها أفراد استنادًا إلى تعبيرهم عن آراء اعتُبرت أنها تتضمن انتقادات للسلطات. وتتعارض مقاضاة الأشخاص بسبب انتقادهم لمؤسسات الدولة مع التزام تونس باحترام الحق في حرية التعبير، المشمول في المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وكذلك مع أحكام دستور البلاد. كما تشمل أحكام القانون التونسي، التي تتيح إقامة الدعاوى الجنائية بحق الأشخاص لتعبيرهم المشروع عن آرائهم، مواد من "المجلة الجزائية"، و"مجلة الاتصالات"، و"قانون الصحافة"، و"مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية"، و"القانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب"..

ومن القضايا المماثلة قضية ياسين العياري، عضو البرلمان والمدون، إذ حكمت عليه محكمة عسكرية غيابيًا بالسجن لمدة 16 يومًا في مارس/آذار 2018؛ بسبب منشور له على "فيسبوك" في 27 فبراير/شباط 2017، انتقد فيه تعيين أحد كبار القادة العسكريين.

كما مثّل ما لا يقل عن عشرة مدنيين، منذ 2011، أمام محاكم عسكرية، في إطار قضايا تتعلق بالتعبير عن آراء، انطوت عادةً على انتقاد للجيش أو مسؤولين بالدولة. واتهم أحد المدعين العسكريين جمال العرفاوي، الصحفي المستقل، في سبتمبر/أيلول 2016، بـ "المس من كرامة الجيش"، في مقال كتبه على موقع إخباري.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغتكم المفضلة

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 أبريل/نيسان 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: نجاة العبيدي (صيغ المؤنث)